بسم الله الرحمن الرحيم

مهارات اختيار الموضوع في تخصص الفقه

فإنّ من أكثر علوم الشريعة اتساعًا في أصوله، وتوسّعًا وتجددًا في فروعه ومستجداته: علم الفقه، فهو البحر الذي لا ساحل له؛ ذلك أنّ موضوعه هو: أفعال المكلّفين من حيث معرفة أحكامها الشرعية.

وإذا كانت أفعال المكلّفين متجدّدة أنواعًا وأفرادًا؛ فعلم الفقه كذلك، وكما قال الإمام الشافعي: (فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليلُ على سبيل الهدى فيها).

هذا التنوع والتجدد في الوقائع، والمخترعات، والنوازل؛ يجعل علم الفقه أرضًا خِصْبة للبحث العلمي، ومعينًا لا ينضب يردُه الباحثون عن جديد الموضوعات.

ومع كل ما سبق فثمة أصواتٌ تشتكي من شُحِّ الموضوعات الفقهية التي لم تُبحث! ولا يزال يتردد على ألسنة طلبة الدراسات العليا وأسماع المهتمين سؤال: «هل تقترح عليّ موضوعًا للبحث؟»، و «هل هذا الموضوع يصلح للبحث؟»، كما أن الناظر في قوائم الطلاب المعلّقين في الدراسات العليا بسبب عدم تسجيل عنوان بحث يُدرك أنَّ هذه العقبة غدت من أصعب العقبات التي تواجه طلاب الدراسات العليا.

والمجرّب يدرك أن اقتراح العناوين الجاهزة لطلاب الدراسات العليا سيوقعهم في مشكلة أخرى في إعداد خطة البحث؛ إضافة إلى أنَّ تعليم الصيد أجدى نفعًا من توزيع السمك، وأفضل البحوث هي البحوث التي تأتي من ابتكار الطالب وإبداعاته، من هنا أتت أهمية تعلم مهارات اختيار الموضوع.

أولًا: ما قبل المهارات.

من المعلوم أن الكتابة والتأليف وإعداد البحوث، وتحرير المسائل المشكلة، والإبداع في العنوان والكتابة مرحلة متقدِّمة في العلم، فمهما كان الدارس ملمًا بطرق البحث، متمكنًا من تطبيقها؛ فلا يمكن أن يبدع في البحث ما لم يكن مؤصَّلًا في العلم الذي يكتب فيه، عارفًا برؤوس المسائل فيه خلافًا ومذهبًا، مستحضرًا لخطوطه العريضة، مدركًا لأصوله ومجمل فروعه.

وفي الوقت ذاته فإنَّ الحافظ للمسائل على النحو السابق دون فهمٍ وعمقٍ وقدرة على التحليل

والتركيب فيها، ودون ملَكةٍ فقهية ومهارة في علمه؛ لا يمكن أن يكون باحثًا مبدعًا..

وإذا حصّل الباحث: الاستحضار لخريطة الفقه إجمالًا، ومناطق الخلاف والوفاق فيها، والملكة الفقهية، احتاج بعدَ ذلك إلى بعض المهارات التي توصله للقدرة البحثية لتوظيف علمه وفهمه في كتابة البحث.

والخلاصة: أنّ أول خطوة للإبداع البحثي هي البناء العلمي الصحيح، والتمكن المعرفي العميق.

ثانيا: إحصائية بين يدي المهارات:

باستقراء دليل الرسائل العلمية المسجلة لمرحلة الدكتوراه بقسم الفقه في اثنتين من الجامعات الإسلامية منذ افتتاحهما إلى عام 1432هـ كانت النتيجة الآتية:

في الجامعة (أ): عدد الرسائل المسجلة (282) رسالة، وعدد الرسائل المتعلقة بالنوازل (9) رسائل فقط= (3 %)، بينما عدد الرسائل المسجلة في تحقيق مخطوط (115) رسالة أكثر من (41 %).

في الجامعة (ب): عدد الرسائل المسجلة (255) رسالة، (95) منها متعلقة بالنوازل بشكل مباشر= (37%)، بينما الرسائل المسجلة في تحقيق مخطوط (35) رسالة= (14%) تقريبًا.

ومهما كانت الأسباب التي جعلت (41%) في جامعة (أ) يلجؤون إلى المخطوط، (و3%) فقط هم الذين يسجّلون موضوعاتهم في النوازل؛ فإنّ أحد هذه الأسباب هو افتقاد مهارات اختيار الموضوع وطرائق إعداد الخطة.

ثالثا: تقسيم المهارات إلى قسمين، وبيان وجه هذه القسمة:

بما أنّ الفقه هو معرفة **الأحكام الشرعية** المتعلّقة **بأفعال المكلّفين**، فالباحث فيه:

- إما أن ينطلق في بحثه من الأحكام الشرعية المقررة سلفًا لينزّلها على الوقائع.
- وإما أن ينطلق من أفعال المكلّفين ليبحث لها عن الأحكام الشرعية في الأدلة والمراجع الفقهية.

فإذا أراد أن ينطلق من الأحكام المقررة فسيرجع في اختيار الموضوع إلى المراجع الفقهية بأنواعها.

وإذا أراد أن ينطلق من الواقع (أفعال المكلفين) فسوف يرجع إلى الواقع المتمثل في كتاب الكون ليبحث عن موضوع.

وبناء على ذلك فالمهارات تنقسم إلى قسمين هما:

١. مهارات اختيار الموضوع من خلال النظر في المراجع والأدلة الفقهية.

٢. مهارات اختيار الموضوع من خلال النظر في كتاب الكون.

الأول: مهارات اختيار الموضوع من خلال النظر في المراجع والأدلة الفقهية.

ويندرج تحتها عدة مهارات:

المهارة الأولى: استخراج الموضوع من خلال استعراض كتاب فقهي، فيتم ذلك من خلال الجمع بين المسائل المشتركة التي يربط بينها رابط محدد مع تفرقها في الأبواب حسب الخطوات الآتية:

١. تحديد مسار الموضوع إجمالًا حسب الرابط الذي يراد ملاحظته.

٢. قراءة الكتاب المناسب مع استحضار الرابط المختار.

٣. تسجيل كل ما يمرّ من المسائل المترابطة حسب الرابط المختار أو غيره.

والروابط بين المسائل قد تكون في:

- **محل المسألة**: فتجد الفقهاء قد تكلّموا عن أحكام المريض في الطهارة في باب التيمم، ثم في صلاة أهل الأعذار، ثم في الصوم، ثم في الحج، ثم في النكاح، ثم في الوصايا... إلخ فتجمع هذه المسائل التي ترتبط في أن محل المسألة وموضوعها هو (المريض) فتجعله موضوعًا لبحثك أو تخصّ بحثك بجزء من هذا الموضوع، ومثله أحكام الطفل...، وهكذا.
- **دليل المسألة**: فتجد الفقهاء بنوا عددًا من المسائل في أبواب متفرقة على نمط معيّن من الأدلة أو أوجه الاستدلال، فتجدهم مثلًا قد بنوا جملة من المسائل على (المصلحة المرسلة)، أو (الحديث الضعيف) أو (مفهوم اللقب) أو (إجماع الصحابة) أو (قاعدة من القواعد الفقهية) أو غير ذلك.
- **القائل بالمسألة**: وهذا باب يسلكه الطلبة في تسجيل موضوعات: الاختيارات

الفقهية، والمفردات، وفقه الأعلام، لكن الأجمل أن تُربط بالمسائل المعاصرة، فيقال مثلًا: (أثر اختيارات ابن تيمية على الفقه المعاصر) أو (وما تخَّرج عليها من المسائل المعاصرة).

- **<u>الجمع والفرق</u>**: فيجعل الباحث اهتمامه بالمسائل التي فرّق بينها تارة أو التي جمعوا بينها أخرى، كموضوعات: (الفروق) كـ "المسائل التي فرق فيها الفقهاء بين القليل والكثير" أو "بين الذكر والأنثى" أو "بين الجد والأب" أو "الحلال والحرام" أو الضرورة والحاجة".
- **<u>المصطلحات</u>**: فيلاحظ أثناء القراءة تعبيرات الفقهاء وأساليبهم ومصطلحاتهم، فيجمع عدة مصطلحات تدلّ على معنى مشترك فحينما يتكرر عليه في قراءته قول الإمام أحمد: (لا يعجبني) ويلاحظ اختلاف الأصحاب فيها إجمالًا وتفصيلًا ينقدح في ذهنه عنوان: (قول الإمام أحمد: لا يعجبني، دلالته وأثره في اختلاف أصحابه)، وحينما يلاحظ إشارة صاحب الزاد للخلاف بعدّة طرائق وأساليب يخطر عنده (اصطلاحات الحجاوي في الإشارة للخلاف ومدى دلالتها على قوة الخلاف وضعفه من خلال كتابيه: الزاد والإقناع).

<u>المهارة الثانية: استخراج موضوع البحث باستعراض عناوين الرسائل المسجّلة في التخصص</u>، فالفكرة تولّدُ الفكرة، ويمكن هنا إعمال ثلاث طرائق:

<u>الطريقة الأولى: تخصيص الموضوع العام</u>، فستجدُ أثناء نظرك في أدلة الرسائل موضوعات واسعة الأصل أو متوسعة بعد تاريخ بحثها، قابلة للقسمة على موضوعات عدّة، فمثلًا: موضوع (التأمين) الذي سجّل في رسالة علمية عام 1408هـ موضوع واسع، مما جعل بعض الباحثين يسجّل رسالته بعنوان (التأمين الصحي) عام 1426هـ، وربما سجّل غيره في التأمين التعاوني، أو التأمين المروري، أو غير ذلك. وفي عام 1410هـ نوقشت رسالة بعنوان (أحكام الجراحة الطبية)، ثم عام 1427هـ نوقشت رسالة بعنوان (أحكام الجراحة التجميلية)، كذلك في عام 1404هـ سجلت رسالة بعنوان (الوساطة التجارية في المعاملات المالية)، وفي عام 1429هـ سجلت رسالة بعنوان (الوساطة الإلكترونية)، وسجلت عام 1432هـ رسالة بعنوان (الوساطة العقارية).

وشرط هذا التخصيص: أن يكون الموضوع الخاص قابلًا للتوسع بنسبة ترشحه للإفراد، وعليه فلا بد للباحث الثاني أن يبين في خطته: الإضافات والفروقات بين البحثين ضمن "الدراسات السابقة".

الطريقة الثانية: تعميم الموضوع الخاص، فيعمد الباحث إلى قضية جزئية سُجّل فيها بحثٌ سابق فيعمّم محل البحث، ويجعل بحثه منصبًا على النظرية العامة لذلك الموضوع الخاص، فمثلًا قد تجدُ بحثًا مسجّلًا بعنوان: (الاتجار بالإعلام في الفقه الإسلامي)، فتجدُ أنّ في الإعلام مجالات كثيرة حريةٌ بالبحث فتتجه إلى بحث (الأحكام الفقهية لوسائل الإعلام)، وقد تجده كبيرًا فتخص بوسيلة بعينها، وهكذا.

الطريقة الثالثة: بحث النظائر، فتجد موضوعات مسجّلة في جزئية لها أشباه ونظائر لم تُبحث فتختار أحدها، وعلى سبيل المثال: في عام 1423هـ سجلت رسالة في جامعة الإمام بعنوان: (التجارة الإلكترونية)، وفي عام 1427هـ سجلت رسالة بعنوان (الاعتداء الإلكتروني)، وفي عام 1428هـ سجلت رسالة بعنوان (المزاد الإلكتروني) وأخرى بعنوان: (النقود الإلكترونية)، وفي عام 1429 سجلت رسالة بعنوان (الوساطة الإلكترونية)، وعلى هذا فقس.

المهارة الثالثة: استخراج الموضوع من خلال استعراض فهارس رسالة علمية، فكثير من الرسائل العلمية تكون واسعة جدًا تشتمل في طياتها على فصول ومباحث تستحق أن تفرد برسالة مستقلة، ونجد الباحث يوردها في بحث ويذكر حكمها بما يتناسب مع حجمها من رسالته، والدارس الفطن يستطيع أن يميز من خلال فهارس الرسائل الجامعية ومقارنة حجم المسألة الحقيقي مع حجمها في البحث المكتوب، والتوصل من خلال ذلك إلى كونها مما يستحق أن يفرد برسالة مستقلة أو لا، بناء على النظر في أمرين: (1) حجمها. (2) مدى تغطية الباحث الأول لها.

وعلى سبيل المثال: بالنظر في فهرس رسالة «نوازل الزكاة» د. عبد الله الغفيلي نجد أنه قسمها إلى خمسة فصول: الفصل الرابع منها هو: استثمار أموال الزكاة، ويقع في (40) صفحة، بينما بحث د. صالح الفوزان المسألة في رسالة ماجستير مستقلة في قرابة (300) صفحة، عنوانها «استثمار الأموال الواجبة حقًا لله». أيضا زكاة الشركات. د. ماجد الفريان رسالة دكتوراه.

وبالنظر في فهرس رسالة «عقود التمويل المستجدة» د. حامد ميرة؛ نجدها تضمنت

موضوعات عدّة مثل: المطلب الثالث في الحيل الربوية، والمتاجرة في الأسهم بالهامش، شراء المديونيات المؤجلة على الغير، التمويل بالإجارة، بطاقات الائتمان، السحب على المكشوف بحساب النقاط....، ونجد أن بعض تلك العناوين سجّلت فيه رسائل مستقلة.

ونجد فهرس رسالة «الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة» تضمن الموضوعات التالية: بطاقات الائتمان، الاعتماد المستندي، العمل لدى البنوك الربوية، الأسهم.. وبعض هذه الموضوعات سجّل في رسائل مستقلة، مثل: الأسهم والمستندات وأحكامها في الفقه الإسلامي. د. أحمد الخليل. البطاقات الائتمانية. د. محمد الجريبة. البطاقات اللدائنية. د. عبد الرحمن الحجي.

ونجد في رسالة حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية د. صالح الغزالي. أخذت منها موضوعات بحثت استقلالا، مثل: أحكام فن التمثيل. محمد الدالي. وأحكام التصوير. د. محمد واصل.

<u>المهارة الرابعة: استخراج الموضوع من خلال استعراض التوصيات</u> الصادرة من الباحثين أو من المؤتمرات العلمية، ذلك أنّ كثيرًا من الباحثين أثناء معاناته البحث يقف على إشكالات فقهية وموضوعات جديرة بالتحرير والبحث، فيختم رسالته بالإشارة إلى تلك الموضوعات موصيًا الباحثين من بعده ببحثها، ومن أمثلة ذلك:

- في بحث «أثر مكبرات الصوت على سنن الأذان» يقول الشيخ/ عبد الحميد المشعل: (إن كان من توصية فإني اقترح بحث موضوع: الأحكام الفقهية المتعلقة بمكبرات الصوت، لأنها غير محصورة في الأذان فحسب، بل تدخل في أبواب متعددة).
- في رسالة الماجستير «المتاجرة بالهامش في الأسواق المالية» يقول الباحث د. ياسر الخضيري في توصيات البحث: (أن هناك حاجة للتوسع في دراسة بعض المسائل العميقة والهامة، والتي تحتاج في دراستها إلى فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية، وذلك بواسطة عقد ندوات فقهية متخصصة، أو دراستها في المجامع الفقهية، ومن هذه المسائل: إقراض الأسهم، والقروض المتبادلة بالشرط، العمليات الصورية).
- من توصيات د. أحمد العميرة في بحثه (نوازل العقار): (يرى الباحث أن هناك موضوعات كثيرة تحتاج إلى بحث مثل: التثمين والتمويل العقاري، واستثمار عقارات الأوقاف

والقصَّر، ودعاوى العقار، والقواعد الفقهية الخاصة بالعقار، وغيرها، ويتمنى الباحث أن يتصدى لها طلاب الدراسات العليا في الجامعات الشرعية).

وما يقال في توصيات الباحثين يقال في توصيات المؤتمرات والمجامع العلمية، ومن أمثلة هذه التوصيات:

في نقاش مجمع الفقه الإسلامي لقضية (علاقات الدولة الإسلامية بغيرها وبالمواثيق الدولية) في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28/ 5- 6/2 / 1427هـ قال: (يوصي المجمع الجامعات ومراكز البحوث في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي بالاهتمام بالدراسات التي تُعنى ببيان مبادئ الإسلام في العلاقات الدولية، واحترام حقوق غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية).

أوصت ندوة البركة (12) بتاريخ 1-2/ 3/ 1417هـ بـ(تقديم نظام مكتمل عن الاساس المقترح لشركات التأمين الاسلامي بشأن تحديد العلاقة بين المساهمين وحملة الوثائق، لاعتماده).

في توصيات ندوة البركة (13) أوصت بـ (عقد ندوة خاصة لعقدي الامتياز والانتاج الاعلامي، حيث تبين من دراستهما في هذه الندوة أن لهما انواعا وتطبيقات مختلفة تحتاج إلي وضع الضوابط الشرعية الخاصة بهما، بالإضافة إلى الضوابط الشرعية العامة في المعاملات).

وفي توصيات ندوة البركة (16) أوصت بـ (دعوة الجهات القادرة على دعم مشاريع التحول للالتزام بالشريعة وتوفير وسائله وأدواته، وبخاصة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومراكز البحوث، لتقديم العون الفكري والعملي ووضع البدائل اللازمة للتحول، مع مراعاة خصوصية بعض الحالات وتقديم الحلول الشرعية الملائمة لطبيعة أغراضها وأنشطتها).

والأمثلة على هذا كثيرة أدع القارئ لاكتشافها بتقليب خواتيم الرسائل والدراسات الفقهية والمؤتمرات العلمية.

المهارة الخامسة: استعراض أبحاث المجلات الفقهية، وغالبًا ما يكون عن طريق تعميم الموضوعات الخاصة، فمثلًا: في مجلة الجمعية الفقهية العدد السادس بحثٌ بعنوان: (حق ولي الأمر في باب الصلاة)، وبإمكان الباحث أن يعمم الموضوع على أبواب العبادات أو غيرها، وفي مجلة الجمعية الفقهية العدد التاسع بحث بعنوان: (اعتبار المآلات الشرعية في فقه الأسرة- ما شرع احتياطًا عند خروج المرأة نموذجًا) وبإمكان الباحث أن يعمم الموضوع أو ينقله إلى فقه

المعاملات المالية.

المهارة السادسة: استعراض موضوعات وقرارات الندوات والمؤتمرات الفقهية، فالندوات عادةً ما تطرح موضوعات جديرة بالبحث، وكثيرًا ما تكون تلك الكتابات المقدَّمة في الندوات لا تفي بأفرادها بجميع جوانب الموضوع أو تحتاج إلى من يؤلف بينها ويضيف عليها، وعلى سبيل المثال فهذه عناوين قرارات صادرة من المجامع الفقهية سجلت موضوعات لرسائل علمية: «المفطرات في مجال التداوي»، «استثمار أموال الزكاة»، «التأجير المنتهي بالتمليك»، «عقود الصيانة»، «التضخم وتغير قيمة العملة»، «الشرط الجزائي»، «حقوق التأليف والابتكار»، «صكوك الإجارة»، «البيع بالتقسيط»، «التأمين»، «عقد المقاولة»، «التلقيح الصناعي».

المهارة السابعة: استعراض مواد الموسوعة الفقهية، فالموسوعات الفقهية –والكويتية بشكل أخص- تتضمن فهرسة لموضوعات الفقه الإسلامي بترتيب لا يراعي الترتيب الموضوعي مما يجعلها في كثير من الأحيان تجمع لك ما تفرق في أبواب شتى تحت مادة واحدة، وهذه المواد تتفاوت سعة وضيقًا، والباحث إذا استعرض تلك المواد يخرج بكم كبير من الموضوعات القابلة للبحث، وبإمكانه هنا أيضًا إعمال طريقة تعميم الخاص وتخصيص العام والأشباه والنظائر التي سبق ذكرها، فإذا مرّت بك مثلًا مادة «كتاب» ربما خطر ببالك بحث «أحكام الكتب» لكنه مبحوث، وإذا مرت بك مادة «الرثاء» ربما خطر ببالك بحث «أحكام الشِّعر أو الأحكام الفقهية للأعمال الأدبية» والشعر سجّل في رسالة علمية.

المهارة الثامنة: استعراض الموضوعات من خلال اللجان الشرعية في المصارف الإسلامية. وذلك بالنظر في القرارات الصادرة عن تلك اللجان والاستفادة منها. مثل: قرارات المجموعة الشرعية في مصرف الراجحي. ومثله بنك البلاد.

المهارة التاسعة: استخلاص الموضوعات من خلال القواعد المنهجية في المذاهب. وذلك بالنظر في القضايا المنهجية في المذاهب الفقهية، وهذه مفيدة ونافعة. مثل: أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد. د. فايز حابس. تعارض الروايات في المذهب الحنبلي دراسة تأصيلية فقهية. د. فاطمة البطاح. رسالة دكتوراه. أسباب عدول الحنفية عن الفتيا بظاهر الرواية دراسة تأصيلية تطبيقية. د. لؤي الخليلي. رسالة دكتوراه. قواعد الترجيح بين الروايات والأقوال في

المذهب المالكي. عبد المجيد خلادي.

المهارة العاشرة: استخلاص الموضوعات من خلال القواعد المنهجية المتعلقة بعالم معين. سواء كان بالنظر إلى عموم علم العالم أو من خلال كتاب من كتبه المركزية. مثل: الإمام الفقيه موسى الحجاوي وكتابه زاد المستقنع. د. عبد الله الشمراني. ومثل: أبو بكر الخلال وأثره في الفقه الحنبلي. د. هشام يسري العربي.

ثانيًا: مهارات اختيار الموضوع بالنظر في كتاب الكون.

هذا الكون الفسيح تتسارع فيه أفعال المكلفين، وكلما تجددت أنماط الحياة في شتى الجوانب ظهرت أنواع من أفعال المكلفين تتعلق بتلك الأنماط والمستجدات، ومهما حاولنا أن نحصر هذه الأفعال أو أن نقسمها باعتبارات متعددة فلن نجد له حصرًا دقيقًا ولا قسمة كافية. وعلى سبيل المثال لا الحصر سنرى التجدّد:

- في الآلات والمخترعات.
- وفي الوظائف والحرف.
- وفي العلوم والتخصصات.
- وفي القطاعات والمؤسسات.
- وفي البيئة وما يطرأ عليها.

وكلُّ واحدٍ من هذه المستجدات ينادي الباحثين والفقهاء، وينثر إليهم موضوعات فقهية صالحة للبحث.

فأما الآلات والمخترعات فسُجّلت أبحاث في: أحكام (الهاتف)، الأحكام المتعلقة بـ(الهاتف النقال)، أثر (الأجهزة الطبية) في العبادات، النوازل في (القنوات الفضائية)، الأحكام المتعلقة بـ(التسجيلات الصوتية)، الأحكام المتعلقة بـ(السيارات)، الأحكام المتعلقة بـ(الطيران) وآثاره، (الأشعة) واستخداماتها – دراسة فقهية، ولم تقف المخترعات عند حد فهي تسابق الضوء في سرعته.

تمرين: استغرق الآن في البحث والتأمل في المخترعات الجديدة، والمسائل الفقهية التي

تولدت من ذلك فربما سجّلت رسالتك في هذا المجال.

وأما الوظائف والحرف فقد تنوعت وسجّل الباحثون في: أحكام (العمل والوظيفة) في الفقه الإسلامي، الالتزام بـ(الصيانة) –دراسة تأصيلية تطبيقية-، استكتاب (البحوث) العلمية وانتحالها، (الترجمة) في الفقه الإسلامي، مسؤولية (المهندس) في البناء _ دراسة فقهية، (المحاماة) في الفقه الإسلامي، (المحقق الجنائي) في الفقه الإسلامي، وكتب السابقون في أحكام (القضاء)، و(الحسبة)، و(الإفتاء).

والآن ابحث عن بعض الوظائف والحرف –وما أكثرها- لعلك تجد فيها ما يفتقر إلى بحث فقهي.

وأما العلوم والتخصصات، فقهي كثيرة وتتكاثر، وقد سجّل الباحثون فيها رسائل منها: أحكام (الهندسة الوراثية)، النوازل في (الإنتاج الزراعي)، (التسويق) التجاري وأحكامه. الإعلان التجاري.

وفي العلوم والتخصصات مجالات لم تسجّل فيها رسائل فقهية مع استحقاقها وجدارتها بذلك.

وأما القطاعات والمؤسسات فقد اتجه الباحثون إلى المؤسسات المالية والمصارف فسجّلوا في: إدارة (الشركة المساهمة) والرقابة عليها- دراسة فقهية، والاكتتاب في (الشركات المساهمة) حقيقته وأحكامه، وأحكام التعامل في (الأسواق المالية) المعاصرة، وبيوع المشتقات في (الأسواق المالية) المعاصرة – دراسة فقهية، وتداول الأسهم في (سوق الأوراق المالية)، الهيئات الشرعية في (المؤسسات المالية) دراسة فقهية تطبيقية.

وكذلك المؤسسات الخيرية، وسجل فيها رسائل منها: أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة. عبد الله السالم. عام 1433هـ. الموارد المالية لمؤسسات العمل الخيري المعاصر. طالب الكثيري. عام 1431هـ في اليمن.

وبقيت جهات وقطاعات فيها ألوان من التعاملات المالية وغير المالية، وعندها مسائل وإشكالات فقهية.

وأما البيئة فقد كتب الباحثون في: الأحكام الفقهية المتعلقة بـ(الظواهر الفلكية والمتغيرات المناخية)، أحكام (النبات والشجر) في الفقه الإسلامي، أحكام (البحر)، أحكام (البيئة)، بل كتب

بعضهم في أحكام الفضاء الخارجي.

تنبيهات وإرشادات في اختيار الموضوع:

- أن يكون مفيدا، ومتضمنا لأهداف تخدم مجال التخصص أو الواقع.
- ألَّا يكون قد أشبع بحثا، أو كتب فيه بما يكفي، إلا إذا كان ذلك على سبيل الإضافة، أو التقويم ونحو ذلك.
- أن يكون موضوع البحث منسجما مع قدرات الطالب العلمية والمالية.
- توافر المصادر لهذا الموضوع؛ إذ أن المصادر هي التي يستمدّ منها الباحث مادّته.
- أن يكون الموضوع مناسبا للمدة المخصصة له.
- أن يكون فيه قدرا مناسبا من الابتكار والجدة والإضافة العلمية.
- الاستشارة والاستخارة، ولكل طالب مرشد يستفيد منه، وينظر أيضا في أهل الاختصاص.
- استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان، حتى تتم الموافقة على الموضوع.

تحذيرات:

اجتنب الموضوعات الآتية:

- الموضوعات المقتولة بحثًا، مثل: أحكام السماع (الموسيقى).
- الموضوعات الواسعة جدًا، مثل: أحكام النوازل الفقهية.
- الموضوعات المُشكلة والمعقّدة جدًا –بحسب قدراتك العلمية-.
- الموضوعات الضيقة جدًا التي قد تلجئك إلى حشو الكلام في المقدمات.
- الموضوعات التي تكون صورها كثيرة لكن حكمها واحد.
- الموضوعات التي لا ترغب فيها؛ فإنّ من الغبن والمشقة أن تُمضي سنوات في موضوع لا رغبة لك فيه.
- الموضوعات التي في طرحها حساسية سياسية أو اجتماعية أو نحو ذلك.